

## توصيات منتدى دكار ٢٠٠٠

### ومحاور عمل «الخطة الوطنية للتعليم للجميع في لبنان».



المركز التربوي للبحوث والإنماء  
رئيس مكتب البحوث التربوية  
د. عبد الفتاح خضر

تُظهر الأنظمة التربوية في أغلبية الدول النامية قصوراً في تحقيق أهدافها وخصوصاً في مجال توفير التعليم الملائم لكافة الفئات العمرية دون تمييز.

يبدأ التعبير عن هذا القصور في عدم توفر فرص الالتحاق المدرسي في بعض المناطق، أو لبعض الفئات العمرية وخصوصاً من المعوقين ذوي الحاجات الخاصة. ويستمر بعد الالتحاق بسبب ضعف فعالية النظام التربوي الذي تعبر عنه مستويات ضعيفة في التحصيل التعليمي، ومستويات عالية من الإعادة والرسوب المتكرر وغالباً ما يتبعها تسرب أعداد كبيرة من الأطفال خارج المدرسة وسقوطهم في الأمية الألفبائية، ولا يخفى أن جوانب القصور المذكورة تعيق عملية التنمية في المجتمعات كافة، إضافة إلى كونها تشكل تراجعاً في مجال حقوق المواطن عامة وحقوق الطفل خاصة، حيث يعتبر الحق في التعلم والزامية التعليم أبرز العناوين الحقوقية في مجال التنمية البشرية.

لذلك، وتحت عنوان التعليم للجميع وبرعاية منظمة الأونيسكو، تداعت الدول منذ أكثر من عشر سنوات لوضع الخطط التي تتيح لها رفع التحديات التي تحول دون تعميم التعليم الأساسي، وضمان حق جميع فئات المواطنين في التعلم بغض النظر عن أية عناصر تميز تحد من هذا الحق. من هنا كان لا بد من وضع "خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع في لبنان" (٢٠٠٤-٢٠١٥) المنبثقة عن إطار عمل منتدى دكار ٢٠٠٠ سعياً للوفاء بالتزاماتنا الجماعية خلال هذا المنتدى العالمي الذي أكد على أن يواكب التوسع الكمي للأنظمة التعليمية تطور نوعي وفقاً لأهداف تربوية محددة.

#### ١- توصيات منتدى دكار ٢٠٠٠ والواقع التربوي في لبنان

إن "خطة العمل الوطنية للتعليم للجميع" التي يلخص الملحق الوارد في نهاية المقال محاورها والتوجهات والأهداف المعتمدة من قبل الهيئة الوطنية الخاصة بكل محور، والبرامج والفعاليات المقترحة لتحقيق تلك التوجهات والأهداف، تركز على الإضافات التي يجب الالتفات إليها لاستكمال خطة النهوض التربوي القائمة والمستمرة منذ عقد من الزمن، وتضمينها الأهداف المحددة في توصيات منتدى دكار عام ٢٠٠٠ والتي يقتضي إعادة التذكير بها وهي:

- ١- توسيع وتحسين الرعاية والتربية على نحو شامل في مرحلة الطفولة المبكرة، وخاصة لصالح أكثر الأطفال تأثراً بالخطر وتعرضاً له وأشدهم حرماناً.
- ٢- العمل على أن يتم، بحلول العام ٢٠١٥، تمكين جميع الأطفال من الحصول على تعليم ابتدائي جيد مجاني وإلزامي، ومتابعة هذا التعليم، مع التركيز بوجه خاص على الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة وأطفال المناطق المحرومة والأقليات الإثنية.
- ٣- ضمان تلبية حاجات التعليم للصغار والراشدين كافة (خارج



التعلم حق للجميع

- المدرسة) من خلال الانتفاع المتكافئ ببرامج ملائمة للتعليم واكتساب المهارات اللازمة للحياة.
- ٤- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠٪ في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام ٢٠١٥ ولا سيما لصالح النساء وتحقيق تكافؤ فرص التعليم للكبار.
- ٥- إزالة أوجه التفاوت بين الجنسين في مجالي التعليم الابتدائي والثانوي بحلول العام ٢٠٠٥ وتحقيق المساواة بين الجنسين في ميدان التعليم بحلول العام ٢٠١٥، مع التركيز على تأمين فرص كاملة ومتكافئة للفتيات للانتفاع والتحصيل الدراسي في تعليم أساسي جيد.

في القطاع الخاص غير المجاني من دون حرمان الإناث من الالتحاق بالتعليم الرسمي مثلاً.

كما أن إلزامية التعليم محققة عملياً بنسبة عالية لناحية الالتحاق في الحلقة الأولى من التعليم الابتدائي، وما يجب معالجته هو عوامل التسرب من هذا التعليم وتمديد فترة الالتحاق الإلزامي (وهو ما تركز عليه الخطة بما تقترحه من إجراءات وقائية تهتم بجودة التعليم الأساسي، وتحسين شروط المتابعة والنجاح للأطفال المتحقين بهذا التعليم) (المحوران ٢ و٣).

كذلك، لا تتجاهل الخطة ضمان تأمين حق التعليم لفئات الصغار والراشدين خارج المدرسة، والأميين من الكبار وذوي الحاجات الخاصة (التوصيتان ٣ و٤). غير أن التوجهات التي تم تبنيها في هذا المجال تأخذ في الاعتبار الجهود القائمة خارج وزارة التربية والتعليم العالي و تركز على:



الاعاقة ليست عائقاً

١- دعم الخطط والبرامج القائمة خارج إطار المؤسسات التابعة لوزارة التربية والتعليم العالي.

٢- الحد من تغذية الأمية بأعداد متزايدة من اليافعين وتحقيق معدلات ترفع وانتقال مائة بالمائة بين الصفوف والحلقات في التعليم الأساسي، للحد من التسرب وذلك من خلال برامج وقائية في مجالات الرعاية والدعم والاستلحاق المدرسي، يؤمل أن تتعامل بنجاح مع عوامل الفشل المدرسي للتلامذة (المحاور ٢، ٣ و٤).

من ناحية أخرى، وفي ما يخص توفير تكافؤ فرص الالتحاق والمتابعة لفئة ذوي الحاجات الخاصة، فإن المعطيات المتوفرة لا تمكن من تقدير حجم وطبيعة الحاجات التي يمكن تلبيتها من خلال مشاركة التعليم النظامي. غير أن ذلك لا يعني من العمل على تحقيق الالتزامات المبدئية، كتوفير التحاق ذوي الحاجات الخاصة ودمجهم ضمن المدرسة الرسمية، وتوفير الدعم التربوي والإداري للهيئات والمؤسسات التي تُعنى بتأمين التعليم الأساسي الملثم لهم، كالمادة والوسائل التعليمية والترتيبات الخاصة بالاستقبال والامتحانات (المحور ٥).

٦- تحسين كافة الجوانب النوعية للتعليم وضمان الامتياز للجميع بحيث يحقق جميع الدارسين نتائج واضحة وملموسة في التعليم، لا سيما في القراءة والكتابة والحساب والمهارات الأساسية للحياة.

إن التحليل المعمق لواقع القطاع التربوي في لبنان وخصوصية هذا القطاع لناحية توزع أعباء الإدارة والتعليم والكلفة وعدم استقرار الديموغرافيا الخاصة بقطاع التعليم الرسمي تحديداً، تجعل الخطة تهتم أساساً برفع مساهمة التعليم الرسمي، وذلك حيث تظهر الحاجة وحيث يُقصر هذا التعليم عن مستوى الأداء المطلوب.

من ناحية أخرى، من الضروري الإقرار بعدم إمكانية التخطيط للتعليم الخاص بقطاعيه

المجاني وغير المجاني، أقله ضمن الأفق المنظور للخطة. لهذا، فإن توجهات الخطة المقترحة، رغم أنها تُعنى بتطوير النظام التربوي بمجمله، تقتصر في برامجها الإجرائية على القطاع الرسمي.

ما يؤمل في هذا المجال هو أن يحافظ التعليم الخاص على مستوى مشاركته في تلبية حاجات التعليم، وأن يشكل تحسين أداء التعليم الرسمي حافزاً للتعليم الخاص لرفع جودة خدماته وتيسير شروط الالتحاق لجهة الأعباء المالية المطلوبة من الأهل. كذلك، تُبين المعطيات أن الواقع التربوي في لبنان يبدو معافى بنسبة عالية من بعض الإشكاليات التي تطمح توصيات مؤتمر دكار الى معالجتها وتحديداً في ما يخص إلزامية التعليم والتمييز بين الجنسين (التوصيتان ٢ و٥).

لذلك، لا تتطرق الخطة إلى مسألة التفاوت بين الجنسين وتحقيق المساواة في هذا الإطار لأن الواقع التربوي في لبنان لا يعاني عموماً من وجود تمييز من هذا النوع في ما يخص الالتحاق والمتابعة، (أقله تحت أشكال قابلة للرصد والتحديد الكمي). بالطبع، هذا لا ينفي إمكانية وجود مسلكيات تمييز ضمن الأطر العائلية، خاصة عند عدم توافر الإمكانيات المالية الكافية لتعليم الأطفال من الجنسين، حيث يحتمل "الاستثمار" في تعليم الذكور

لأبناء الشرائح الاجتماعية الأضعف، وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي.

٥- لحظ آلية دعم مدرسي تواكب الترفيع الميسر في الحلقة الأولى من التعليم الأساسي .

٦- الالتفات إلى الشروط المادية اللازمة، من أبنية وتسهيلات تربوية وتجهيزات، لتطبيق المناهج وخاصة في المدارس الرسمية لردم الهوة واللامساواة بين القطاعات وضمها.

٧- الالتفات إلى جودة ومواءمة المناهج (أهداف ومضامين وطرائق تعليم وأنظمة تقييم...) لمختلف فئات التلامذة.

٨- تطوير الجهاز البشري، بما يشمل واضعي المناهج، ومؤلفي الكتب ومعدي الوثائق، والإداريين والمديرين، والمعلمين.

٩- تطوير البنية الإدارية التربوية بما يوفر فعالية تطوير المناهج، وحسن تطبيقها، وسبل متابعتها ورصد الثغرات إبان التطبيق.

١٠- إعادة توزيع أفراد الهيئة التعليمية في المدارس الرسمية على

أساس تشجيع وتحفيز الحراك الوظيفي والجغرافي من حيث يتوافر فائض إلى حيث تضغط الحاجة.

إن التعامل مع هذه التحديات سيشكل مدخلاً فسيحاً لتحقيق أهداف خطة التعليم للجميع، أو تلك التي، من بينها، تُعنى بالواقع اللبناني وذلك للحد من التسرب والامية بإجراءات تربوية وقائية ترفع من مستوى أداء النظام التربوي عامة وتحسّن من نوعية مخرجاته.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى كون غالبية هذه التحديات تشكل محاور عمل لورشة تطوير الهيكلية والمناهج في المركز التربوي للبحوث والإثراء ومشروع الإثراء التربوي (مشروع التعليم العام سابقاً).

أخيراً، يجب التنبيه إلى أن التوسع في توفير فرص تعليمية للجميع، ومعالجة أسباب الإنقطاع المبكر عن التعليم والتسرب المدرسي، يفرض لاحقاً توسعاً في التعليم الثانوي العام والتعليم المهني ومن ثم التعليم العالي. وهذه الأمور، وإن لم تكن ملحوظة في هذه الخطة، فيجب أن تكون ملحوظة في التوجهات العامة للتربية في لبنان بعد تقييم الخطة الوطنية الحالية بشكل يراعي انعكاس الزيادات الملحوظة على مراحل التعليم، ومساراته كافة، حتى يصبح بالإمكان الاستفادة من هذا التوسع إلى أقصى حد ممكن في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة ■

٢- مواكبة البرامج والمشاريع القائمة واستثمارها لصالح أهداف التعليم للجميع.

إن جودة التعليم الذي يُفترض أن يُوفره النظام التربوي بمختلف قطاعاته من دون التمييز بين فئات الأطفال الملتحقين، ورفع مستوى أداء هذا النظام وفعالته يحتلان الأولوية في لبنان منذ نهاية الأحداث، كما يظهر ذلك في كافة المشاريع والبرامج التي يتم العمل عليها، والتي تناول تطوير بنية النظام والإدارة وآليات التسيير والتقرير فيه، كما تساهم في تطوير بنية المناهج التعليمية وتوجهاتها .

إن هذه الخطة سوف تواكب البرامج والمشاريع القائمة، وتكملها حيث يجب، وهذا ما تعكسه البرامج والفعاليات المرتبطة بالمحاور ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠ ( الهيئة التعليمية، المناهج التعليمية، البيئة المدرسية، الإدارة التربوية والإدارة المدرسية) حيث تستثمر هذه الخطة مخرجات البرامج والمشاريع القائمة وتستكملها ضمن إطار الأهداف المطلوبة للتعليم للجميع.

إن المطلوب هو أن تحذ هذه المقاربة من حجم الموارد المادية والبشرية الجديدة التي كانت ستحتاج إليها الخطة، لو تم إغفال ما هو قائم من مشاريع ضمن وزارة التربية والمركز التربوي، وأن تتجنب ازدواجية المشاريع أو تقاطعها وما ينتج عن ذلك من نزاع في الصلاحيات.

إن الأولويات المنسجمة مع أهداف التعليم للجميع، والتي يمكن لحظ التطوير التربوي القائمة حالياً أن تؤكد وترتكز عليها يمكن تحديدها كالاتي:

١- توسيع قاعدة الاستقبال في المرحلة ما قبل المدرسية ( الطفولة المبكرة ) لتأمين شروط التحاق كامل ومتكافئ للأطفال من مختلف فئات المواطنين و لحظ ٣ سنوات لمرحلة الروضة لتأمين تكافؤ فرص الالتحاق بين القطاعين الرسمي والخاص.

٢- تحسين شروط التعليم الأساسي وظروفه ونوعيته، كإجراء وقائي للحد من التسرب الذي يُغذي الألفية بالية بشكل متواصل ويجعل من معالجتها اللاحقة مهمة بالغة الصعوبة.

٣- لحظ آلية تحقق ومتابعة لتطبيق إلزامية التعليم.

٤- لحظ آلية رعاية مدرسية تعوض قصور إمكانات البيئة العائلية

## ملحق

## ملخص محاور الخطة وتوجهاتها وأهدافها وبرامجها

الملاحظات	الجهات المعنية	البرامج والفعاليات	التوجهات والأهداف	المحور
التشريع لإنشاء مصلحة متخصصة لشؤون الروضات ضمن الهيكلية الجديدة لوزارة التربية والتعليم العالي	١-المركز التربوي/ مديرية التعليم الابتدائي. ٢-المركز التربوي/ كلية التربية/ مديرية التعليم الابتدائي. ٣-المركز التربوي/ كلية التربية/ مديرية التعليم الابتدائي ٤-مديرية التعليم الابتدائي/ المركز التربوي/ مجلس الإنماء والإعمار.	١- خريطة روضات الأحياء: برنامج دراسة الحاجات والأولويات والمتطلبات. ٢-برنامج إعداد متخصصي الروضات. ٣-برنامج إعداد منهج الروضات. ٤-برنامج بناء الروضات المستقلة والملحقة وتجهيزها.	١-توسيع مرحلة الروضات لتشمل الحضانة (من ٣ سنوات) ٢-رفع مساهمة القطاع الرسمي إلى مستوى الصف الأول (٣٦,٥٪) للأطفال بين سن الثالثة والسادسة. ٣-الأولوية لإنشاء روضات أحياء في المناطق المكتظة لتوسيع فرص الالتحاق للأطفال بين سن الثالثة والسادسة. ٤-اعتماد بنية إدارية تربوية متخصصة ضمن التعليم الابتدائي: مصلحة أو مكتب لشؤون الروضات.	١- الطفولة المبكرة مرحلة الروضات (من ٣ إلى ٦ سنوات)
الشراكة مع الجمعيات والمتطوعين والبلديات. التشريع لبرنامج الخدمة المجتمعية ضمن التعليم العالي وتوفير إمكانية مشاركة الطلاب الجامعيين في البرامج (٣-٤-٥). توفير المعلمين للبرامج (٣-٤-٥) من خلال ترشيح توزيع أفراد الهيئة التعليمية. التشريع لدور البلديات في التحقق من الالتزام بالالتحاق المدرسي في محيطها (احترام حق الطفل).	١-مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه. ٢-مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه. ٣-مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه/ المركز التربوي. ٤-مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه/ المركز التربوي. ٥-مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه/ المركز التربوي. ٦-مديرية التعليم الابتدائي/ المركز التربوي.	١-دراسة عوامل الإعادة وخاصة في الصف الرابع. ٢- برنامج الرعاية المدرسية. ٣-برنامج الدعم المدرسي. ٤-برنامج الاستلحاق المدرسي. ٥-إنشاء مراكز نموذجية للاستلحاق المدرسي. ٦-خريطة مدارس الأحياء: برنامج دراسة الحاجات والأولويات والمتطلبات.	١-تطبيق الإلزامية. ٢-تحقيق الترفيع الكامل في الحلقة الأولى (نصف الخطة). ٣-تحقيق الترفيع الكامل في الحلقة الثانية (نهاية الخطة). ٤-توسيع فرص الالتحاق للأطفال (من ٦ إلى ١٢ سنة) عن طريق تعميم صيغة مدارس الأحياء.	٢- التعليم الأساسي الحلقتان الأولى والثانية، (من ٦ إلى ١٢ سنة).

الملاحظات	الجهات المعنية	البرامج والفعاليات	التوجهات والأهداف	مخبر
حل مسألة مرجعية إدارة التعليم في المرحلة المتوسطة.	١- المركز التربوي/مديرية التعليم الابتدائي/ التفتيش التربوي/الإرشاد والتوجيه. ٢- وزارة التربية/ المركز التربوي.	١- دراسة عوامل الإعادة في الصف السابع. ٢- وضع خريطة المجمعات المدرسية للمرحلة المتوسطة ( إمكانية الجمع مع المرحلة الثانوية).	١- تمديد الإلزامية وتحقيقها لهذه المرحلة في نهاية الخطة. ٢- توفير فرص الالتحاق في مجتمعات مدرسية تشمل المرحلة الثانوية.	٣- التعليم الأساسي الحلقة الثالثة، (من ١٢ إلى ١٥ سنة).
- برامج قائمة بحاجة إلى دعم تربوي ومادي. - ضرورة حصول المتحقين ببرامج محو الأمية على شهادات خاصة معتمدة تساعد على الالتحاق بالوظيفة وتحسين الوضع المهني.	١- وزارة الشؤون الاجتماعية. ٢- مكتب التعليم في الجيش اللبناني. ٣- اللجنة الوطنية لمحو الأمية. ٤- وزارة التربية/المديرية العامة للتعليم المهني/المركز التربوي.	١- تأليف المادة التعليمية. ٢- وضع نظام اعتماد برامج محو الأمية. ٣- الإعداد المزدوج.	١- رفع المشاركة مع الهيئات والجهات المنخرطة في برامج محو الأمية. ٢- الحد من التسرب من التعليم النظامي (برامج التعليم الأساسي).	٤- الأمية (لدى اليافعين والراشدين).
	١- وزارة الشؤون الاجتماعية. ٢- الهيئة الوطنية للمعوقين. ٣- وزارة التربية/ المركز التربوي. ٤- هيئات الرعاية والمنظمات الأهلية والدولية المعنية.	١- إحصاء وتصنيف القابلين للدمج. ٢- إعداد مادة وطرق تعليمية وتجهيزات تربوية ملائمة. ٣- توفير جهاز تعليمي متخصص. ٤- مواءمة أنظمة الامتحانات. ٥- تعميم المواصفات الهندسية الخاصة بالمعوقين حركياً على كافة الأبنية المدرسية.	١- توسيع فرص الالتحاق بالتعليم النظامي والدمج في المدارس. ٢- دعم الهيئات العاملة في مجال تعليم ذوي الحاجات الخاصة.	٥- ذوو الحاجات الخاصة.

الملاحظات	الجهات المعنية	البرامج والفعاليات	التوجهات والأهداف	المحور
برنامج التدريب المستمر قيد التنفيذ في إطار المركز التربوي من خلال مشروع الإنماء التربوي وبمشاركة فرنسية.	١- وزارة التربية/ المركز التربوي/ مشروع الإنماء التربوي ٢- المركز التربوي/ كلية التربية / الجامعات الخاصة التي لديها برامج إعداد معلمين.	١- التدريب المستمر لمعلمي الملاك وللمتقاعدين (الخطة الوطنية للتدريب المستمر). ٢- تنظيم اعتماد برامج إعداد المعلمين في مؤسسات التعليم العالي.	١- رفع مستوى التمهين. ٢- التأهيل المتواصل. ٣- تحسين شروط العمل والأداء التعليمي لأفراد الهيئة التعليمية. ٤- ترشيد توزيع أفراد الهيئة التعليمية.	٦- الهيئة التعليمية
ورشة قائمة حالياً ضمن فعاليات المركز التربوي ومستمرة ضمن مهام المركز.	وزارة التربية/ المركز التربوي/ هيئات تربوية وأكاديمية	١- قياس التحصيل التعليمي ٢- المؤشرات التربوية النوعية	١- تطوير المناهج وتحديثها ٢- التقييم والمتابعة.	٧- المناهج التعليمية
البرنامج ٤ قيد التنفيذ من قبل الوزارة بدعم من مشروع الإنماء التربوي والبنك الإسلامي. دور البلديات في تحسين البيئة المدرسية والمساهمة في تطويرها.	وزارة التربية/ المركز التربوي/ مجلس الإنماء والإعمار.	١- الخريطة الوطنية للبناء المدرسي. ٢- خريطة مدارس الأحياء. ٣- خريطة التجمعات المدرسية للمتوسط والثانوي. ٤- مكنتة المدارس وتوفير التجهيزات المعلوماتية للتعليم.	١- ترشيد استعمال الأبنية المدرسية. ٢- تحديث الأبنية المدرسية. ٣- رفع مستوى الشراكة مع المجتمع الأهلي. ٤- توفير التجهيزات المخبرية والمعلوماتية والتكنولوجية.	٨- البيئة المدرسية
	- وزارة التربية/ المركز التربوي/ مشروع الإنماء التربوي	١- نظام إدارة المعلومات التربوية: EMIS ٢- إنشاء إطار للتخطيط الاستراتيجي.	١- تطوير الإدارة التربوية على المستوى المركزي.	٩- الإدارة التربوية
	- وزارة التربية/ المركز التربوي/ مشروع الإنماء التربوي/ الجامعات التي لديها برامج إعداد في مجال إدارة المؤسسات التربوية.	١- التدريب المستمر للجهاز الإداري المدرسي. ٢- اعتماد برامج إعداد مديري المدارس في مؤسسات التعليم العالي.	١- رفع أهلية الإدارة المدرسية. ٢- رفع مستوى صلاحيات الإدارة ومسؤولياتها: التمكين الإداري.	١٠- الإدارة المدرسية